

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011

إصدار مسبق

يتعرض الانتعاش العالمي للخطر جراء ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي وخطر نشوب حروب بين العملات – تقرير للأمم المتحدة

تزايد مخاطر تجدد عدم الاستقرار في الأسواق المالية

نيويورك، 1 كانون الأول/ديسمبر – بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد الزخم منذ منتصف عام 2010 وتبين كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة. وتتوقع الأمم المتحدة أن يتوسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 في المائة عام 2011 وبنسبة 3.5 في المائة عام 2012 – مما يقصر كثيرا عما يلزم لإتاحة استعادة الوظائف التي فقدت أثناء الأزمة

وفي إصدار مسبق نشر اليوم لتقريرها السنوي المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011" تؤكد الأمم المتحدة أن التوقعات ما زالت تفنقر إلى اليقين وتحف بها مخاطر تراجع كبيرة. وقد أخذت روح التعاون بين الاقتصادات الرئيسية في الانحسار، مما أضعف فعالية الاستجابات للأزمة. وقد أصبحت الاستجابات النقدية، بوجه خاص، مصدر اضطراب وتقلقل في الأسواق المالية. وقد يتعرض الانتعاش لمزيد من الانتكاسات إذا تحققت بعض مخاطر التراجع، وعندئذ يلوح في الأفق تعاقب فترات الانكماش في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. ويذكر تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011" إن إعادة تنشيط الانتعاش ستحتاج إلى المزيد من الحفز المالي على المدى القصير ولكن لا بد لهذا الحفز أن يكون منسقا بصورة أفضل مع السياسات النقدية وأن يعاد توجيهه ليوثر دعما أقوى لتوليد العمالة ولييسر إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي على نحو أكثر استدامة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون تنسيق السياسات الدولية على نحو أفضل.

ومن البلدان المتقدمة، ما فتئت الولايات المتحدة تتعافى من أطول وأعمق انكماش عرفته منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فقد كانت وتيرة الانتعاش الأضعف في تجربة البلاد في أعقاب فترات الانكماش. ومن المتوقع أن النمو الذي بلغ 2.6 في المائة عام 2010، سينخفض إلى 2.2 في المائة عام 2011 قبل أن يطرأ عليه تحسن طفيف ليصل 2.8 في المائة عام 2012. ولن تحدث هذه الوتيرة أثرا يذكر في معدلات البطالة وستستغرق استعادة الوظائف التي فقدت أثناء الأزمة أربع سنوات أخرى على أقل تقدير.

ويذكر التقرير أن توقعات النمو لأوروبا واليابان ستكون أكثر مدعاة للتشاؤم. وعلى أساس افتراض استمرار النمو، وبصورة معتدلة، في ألمانيا، من المتوقع أن النمو في منطقة اليورو سيعاني من الركود عند نسبة 1.3 في المائة عام 2011 ونسبة 1 في المائة عام 2012. وقد بلغ النمو نسبة 1.6 في المائة عام 2010.

وستشهد بعض البلدان في أوروبا نموا أقل من ذلك، لا سيما في البلدان التي يستنزف فيها التقشف المالي واستمرار ارتفاع معدلات البطالة الطلب المحلي. وينطبق هذا بوجه خاص على اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي أصبحت أسيرة تفاقم الدين السيادي. وستظل اقتصاداتها في حالة انكماش أو ستعاني من الركود على المدى القصير وقد بدأ تعافي اليابان، الذي كان قويا في مستهله، معززا بنمو صاف في الصادرات، يتعثر إبان عام 2010. وفي مواجهة تحدي استمرار الانكماش وارتفاع الدين العام، يتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة ضئيلة تبلغ 1.1 في المائة عام 2011 و 1.4 في المائة عام 2012.

ومن بين الاقتصادات التي تمر بحالة انتقالية، تعافى الناتج المحلي الإجمالي لكومنولث الدول المستقلة وجورجيا بنسبة يناهز متوسطها 4 في المائة عام 2010، من التقلص الحاد الذي تجاوز 7 في المائة عام 2009. وفي عامي 2011 و 2012، من المتوقع أن تكون وتيرة الانتعاش في جنوب شرقي أوروبا أقرب إلى البطء.

وما زالت البلدان النامية تنهض بالانتعاش العالمي، ولكن من المتوقع أيضا أن ينخفض نمو ناتجها إلى 6 في المائة أثناء الفترة 2011-2012 بعد أن بلغ 7 في المائة عام 2010، بسبب الانتكاسة في البلدان المتقدمة والتوقف تدريجيا عن اتخاذ تدابير الحفز. وما زالت البلدان النامية في آسيا، وعلى رأسها الصين والهند، تحقق أقوى نمو، لكن، من المتوقع أن ينخفض النمو قليلا (إلى حوالي 7 في المائة) في عام 2011 و عام 2012.

ومن المتوقع أن يظل النمو في أمريكا اللاتينية قويا بصورة نسبية بحيث يناهز 4 في المائة، وإن كان أقل قوة من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر أن يبلغ 5.6 في المائة لعام 2010. وما زالت البرازيل، وهي محرك النمو الإقليمي، تعزز نمو صادرات البلدان المجاورة بفضل الطلب المحلي القوي فيها. كما أن المنطقة دون الإقليمية تستفيد من تعزيز الأواصر الاقتصادية مع الاقتصادات الأخذة في النهوض في آسيا.

ومن المتوقع أيضا أن الانتعاش في الشرق الأوسط والبلدان الأخرى في غربي آسيا سينخفض من 5.5 في المائة عام 2010 ليصل إلى 4.7 في المائة عام 2011 و

4.4 في المائة عام 2012. وإذا استمرت هذه الوتيرة، سينخفض متوسط نمو الناتج السنوي عن المعدل الذي بلغه قبل الأزمة.

وقد كان الانتعاش الاقتصادي قويا في أفريقيا. ومن المتوقع أن يستمر التعافي بنسبة تناهز 5 في المائة عامي 2011 و 2012 لكن هذه النسبة تقصر كثيرا عن إمكانية النمو كما أن الأوضاع تتباين عبر المنطقة. وتبدي اقتصادات شرقي أفريقيا نموا قويا، لكن عددا من البلدان الأشد فقرا، لا سيما تلك الواقعة في منطقتي السهل، قد عانت من الجفاف وأوضاع انعدام الأمن مما يؤدي إلى المعاناة من الجوع ويعيق انتعاش اقتصاداتها.

الجدول 1.1

نمو النواتج في العالم، 2006-2012 النسبة

النسبة المئوية للتغير السنوي									
التغير بالمقارنة مع تنبؤ الأمم المتحدة عام 2010 ^(ج)									
2011	2010	2012 ^(ب)	2011 ^(ب)	2010 ^(ا)	2009	2008	2007	2006	
0.1-	0.6	3.5	3.1	3.5	2.0-	1.5	3.9	4.0	النواتج العالمية ^(د)
									نسب توزيعها
0.2-	0.4	2.3	1.9	2.3	3.5-	0.1	2.5	2.8	الاقتصادات المتقدمة
0.2-	0.7	1.7	1.3	1.6	4.1-	0.5	2.8	3.0	منطقة اليورو
0.4-	1.4	1.4	1.1	2.7	5.2-	1.2-	2.4	2.0	اليابان
0.2-	0.7	2.6	2.1	1.8	4.9-	0.1-	2.7	2.8	المملكة المتحدة
0.3-	0.3-	2.8	2.2	2.6	2.6-	0.0	1.9	2.7	الولايات المتحدة
0.6	0.1-	4.2	4.0	3.8	6.7-	5.2	8.6	8.3	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
0.7	0.4-	3.9	3.7	3.9	7.9-	5.2	8.5	8.2	الاتحاد الروسي
0.2	1.2	6.1	6.0	7.1	2.4	5.4	7.6	7.3	الاقتصادات النامية
0.3-	0.0	5.1	5.0	4.7	2.3	5.0	6.1	5.9	أفريقيا
0.5-	0.6	5.8	6.5	7.1	7.0	6.0	7.0	6.2	نيجيريا
0.3	0.1-	3.2	3.2	2.6	1.8-	3.7	5.5	5.6	جنوب أفريقيا
0.2	1.3	7.3	7.1	8.4	5.1	6.2	9.3	8.6	شرق وجنوب آسيا
0.1	0.9	9.0	8.9	10.1	9.1	9.6	13.0	11.6	الصين
0.1	0.5	8.4	8.2	8.4	6.7	7.5	9.4	9.6	الهند
0.6	1.3	4.4	4.7	5.5	1.0-	4.4	5.1	6.1	غرب آسيا
0.4	1.1	3.0	3.5	4.0	0.8	4.2	5.4	5.7	إسرائيل
1.3	3.9	5.0	4.6	7.4	4.7-	0.7	4.7	6.9	تركيا
0.2	1.6	4.3	4.1	5.6	2.1-	4.0	5.6	5.6	أمريكا اللاتينية

									والكاربيبي
1.1	1.8	5.2	4.5	7.6	0.2-	5.1	6.1	4.0	البرازيل
0.6	1.5	3.5	3.4	5.0	6.5-	1.5	3.3	4.9	المكسيك
									النسبة الخاصة:
0.1-	0.4-	5.7	5.5	5.2	4.0	6.7	8.1	7.6	بالبلدان الأقل نموا
									بنود المذكرة
-	-	6.5	6.6	10.5	11.4-	2.7	7.2	9.3	التجارة العالمية ^(هـ)
0.0	0.6	4.4	4.0	4.5	0.8-	2.7	5.2	5.1	نمو النواتج العالمي بعوامل ترجيح محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

(أ) تقدير جزئي

(ب) التنبؤات تستند جزئياً إلى مشروع LINK وتنبؤات خط الأساس لنموذج الأمم المتحدة للتنبؤات الخاصة بالاقتصاد العالمي.

(ج) انظر "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم اعتباراً من منتصف عام 2010" المتوفر على الموقع الشبكي. <http://www.un.org/ea/policy/westwesp.2010files/weep/Qupart.pdf>.

(د) تم حساب النسبة كمتوسط مرجح لفرادى معدلات النمو القطرية للنواتج المحلي الإجمالي حيث تم تحديد عوامل الترجيح على أساس النواتج المحلي الإجمالي بالأسعار وأسعار الصرف السائدة عام 2005.

(هـ) تشمل التجارة بالبضائع والخدمات غير الإنتاجية. وقد بينت التقارير السابقة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" النمو في تجارة البضائع فقط.

يمثل ارتفاع البطالة نقطة الضعف في الانتعاش

يذكر تقرير الأمم المتحدة أن انعدام نمو العمالة يمثل أضعف حلقة في الانتعاش الاقتصادي. وفي الفترة ما بين عام 2007 وعام 2008 فقد ما لا يقل عن 30 مليون وظيفة على نطاق عالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية. وبينما يعتمد المزيد من الحكومات التقشف المالي، تبدو آفاق الانتعاش السريع للعمالة قاتمة بدرجة أكبر.

وفي عام 2010، بدأ أن أوضاع العمالة في الولايات المتحدة أخذت في التحسن في بداية العام لكنها بدأت تتعثر لاحقاً حين تباطأ الانتعاش وبدأت حكومات الولايات والحكومات المحلية بتسريح العمال. ويمكن أن يزداد معدل البطالة ليصل نسبة 10 في المائة في أوائل عام 2011، بحيث يرتفع من نسبة 9.6 في المائة التي بلغها وفي الربع الثالث من عام 2010. وتشير كل الإسقاطات إلى أن عودة معدل البطالة إلى المستوى الذي بلغه قبل الأزمة ستستغرق عدة سنين.

وفي منطقة اليورو، وبالرغم من التحسن الذي طرأ على سوق الوظائف في ألمانيا، استمر معدل البطالة في التغير باتجاه الأعلى بحيث بلغ نسبة 10.1 في المائة عام 2010، بالمقارنة مع نسبة 7.5 في المائة قبل الأزمة. وفي إسبانيا تجاوز معدل البطالة

الضعف بحيث بلغ 20.5 في المائة. كما أنه ازداد بصورة مثيرة في أيرلندا، بحيث بلغ 14.9 في المائة عام 2010، وازداد كذلك في بلدان أخرى في المنطقة. ويتنبأ تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" أن البطالة في أوروبا ستخفض بمعدل بطيء جدا. وفي اليابان طرأ تحسن هامشي على أوضاع سوق العمل أثناء عام 2010 لكن من المتوقع أن يظل معدل البطالة أعلى من 5 في المائة عام 2010.

وعلى الصعيد العالمي، بلغت معدلات البطالة والعمالة الناقصة درجة مرتفعة جدا بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما). وفي نهاية 2009، حين قدر أن عدد الشباب العاطلين بلغ 81 مليون شابا، بلغ معدل بطالة الشباب على الصعيد العالمي 13 في المائة - أي بزيادة قدرها 0.8 في المائة عن المعدل الذي بلغه عام 2008.

وسيؤدي ارتفاع معدل البطالة إل الحد من انتعاش الاستهلاك لدى الأسر المعيشية، مما سيؤدي بدوره إلى خفض نمو النواتج ويبين تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" أن نمو النواتج الذي يقصر عن الطاقة الممكنة للنمو سيحد من نمو العمالة. وطالما استمرت هذه الحلقة المفرغة، ازداد خطر تحول البطالة "الدورية" إلى بطالة "هيكلية"، مما يفاقم إضعاف طاقة النمو الاقتصادي الكامنة على المدى الطويل.

ويورد تقرير الأمم المتحدة أدلة على أن العمال في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بحالة انتقالية قد تأثروا بشدة بالأزمة، مع أن الأثر من حيث خسارة الوظائف تبين لاحقا وكان أقصر أجلا بكثير منه في البلدان المتقدمة. وفي حقيقة الأمر، بدأت العمالة تتعافى اعتبارا من النصف الثاني من عام 2009، وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2010، كانت معدلات البطالة قد انخفضت بالفعل إلى المستويات التي كانت عندها قبل الأزمة في عدد من البلدان النامية. ومع هذا، وبالرغم من تعافي العمالة في أجزاء من العالم، ما زال الاقتصاد العالمي بحاجة إلى استحداث ما لا يقل عن 22 مليون وظيفة جديدة بغية العودة إلى المستوى الذي كانت العمالة قد بلغته على الصعيد العالمي قبل الأزمة. وسيستغرق تحقيق ذلك خمس سنوات على الأقل إذا حافظ الانتعاش على وتيرته الحالية.

ازدياد تقلب أسعار الصرف

يذكر تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام 2011 أن تباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة ليس احتمالا مستبعدا على الإطلاق. وبالإضافة إلى الافتقار إلى استحداث الوظائف فإن التقلب في أسواق العملات يؤدي إلى مزيد من التقلل على نطاق الاقتصاد الكلي، مما يمكن أن يعرض الانتعاش إلى مزيد من الخطر.

وتتوقع الأمم المتحدة، على أساس سيناريو يغلب عليه طابع التشاؤم ويتمثل في ازدياد التقلقل وعدم تغير السياسات، أن هناك إمكانية كبيرة أن تشهد أوروبا تعاقبا لفترات الانكماش، في حين أن اقتصاد الولايات المتحدة واقتصاد اليابان يمكن أن يعانیا من الركود بالفعل وأن يتراجعا إلى الانكماش أثناء عام 2011. ومن شأن ذلك أيضا أن يحد بدرجة كبيرة من إمكانات النمو (بنسبة تناهز 1 في المائة) للبلدان النامية.

وإن التوترات المتعلقة بالعملات قد تمخضت جزئيا من عدم تنسيق السياسات النقدية التوسعية التي تتمثل أساسا في طباعة المزيد من النقد وقد أدى تخفيف القيود الكمية بدرجة أكبر في الولايات المتحدة إلى الضغط على الدولار باتجاه الانخفاض، مما ترتب عليه تداعيات في أسواق العملات على نطاق عالمي. ويتمثل تخفيف القيود الكمية في خفض معدلات الفائدة وحفز الاستثمار. وتذكر الأمم المتحدة أن هذا لن يكون فعالا جدا طالما ظلت النظم المالية تعاني من الانسداد مما لا يتيح لها توجيه الكثير من المال إلى تمويل الاستثمارات المنتجة. ويتدفق المزيد من رؤوس الأموال، بدلا من ذلك، إلى البلدان الآخذة في النهوض وغيرها من البلدان النامية بحثا عن مربحية أعلى. ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع سعر اليورو وسعر الين مقابل الدولار وكذلك عملات اقتصادات الأسواق الآخذة في النهوض. وأسفر ذلك عن تدخلات في أسواق العملات وفرض ضوابط على رؤوس الأموال في عدد من الأسواق. ويذكر التقرير أن هناك احتمالا كبيرا أن يؤدي ازدياد حدة التوتر فيما يتعلق بالعملات والتجارة إلى تجدد الاضطراب في الأسواق المالية مما يعرض الانتعاش للخطر.

التحديات الخمسة التي تواجه استدامة الانتعاش

إن هذه الآثار الضارة المحتملة التي تترتب على السياسات الوطنية تؤكد ثانية الحاجة إلى تعزيز تنسيق السياسات الوطنية، حسبما جاء في التقرير. ولسوء الطالع، فإن روح التعاون فيما بين صانعي السياسات في الاقتصادات الرئيسية ما فتئت تنحسر أثناء عام 2010. وقال روب فوس، الذي قاد فريق الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة الذي أعد التقرير، "يقتضي تجنب تعاقب فترات الانكماش والمضي صوب انتعاش عالمي أكثر توازنا واستدامة معالجة ما لا يقل عن خمسة تحديات رئيسية مترابطة في مجال السياسات".

ويتمثل التحدي الأول في توفير المزيد من الحفز المالي باستعمال الحيز المالي الواسع الذي ما زال متاحا في العديد من البلدان، وفقا لما جاء في تقرير "الحالة

والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام 2011. وينبغي أن يتم تنسيق هذه الإجراءات المالية تنسيقا وافيا فيما بين الاقتصادات الرئيسية لضمان إعادة تنشيط للنمو العالمي توفر أيضا طلبا خارجا لتلك البلدان التي استنفدت حيزها المالي. ويحتاج تقرير الأمم المتحدة أن التحول الحالي باتجاه اتخاذ تدابير تقشف مالي صارمة في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يطلق تصاعدا حلزونيا من تدابير التكيف المالي سيترتب عليها أن يحقق التوظيف المالي عكس مبتغاه على نطاق عالمي.

ويتمثل التحدي الثاني في إعادة تصميم سياسات الحفز المالي وغيرها من السياسات الاقتصادية للدفع بدرجة أكبر باتجاه تدابير تساند بصورة مباشرة نمو الوظائف، والحد من التباين في مجال الدخل، وتعزيز قدرة الإنتاج المستدامة من جانب العرض.

ويشدد تقرير الأمم المتحدة على أن التحدي الثالث يتمثل في الاهتداء إلى تداعم بين الحفز المالي والحفز النقدي، مع مجابهة الآثار الدولية الضارة التي تترتب خارج الحدود الوطنية والتي تتخذ شكل التوترات المتزايدة في مجال العملات والتدفقات غير المستقرة لرؤوس الأموال على المدى القصير. وهذا سيقضي التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق وسرعة وتوقيت سياسات تخفيف القيود الكمية في إطار أوسع من الأهداف لتصحيح الاختلالات العالمية. ولا بد أيضا من تعميق إصلاحات الأنظمة المالية، بما في ذلك إدارة التدفقات المالية عبر الحدود والحد من الاعتماد على دولار الولايات المتحدة في نظام الاحتياطي العالمي.

ويتمثل التحدي الرابع في ضمان توفير تمويل كاف ومستقر للتنمية في البلدان النامية ذات الحيز المالي المحدود والتي تعاني من أوجه عجز إنمائي كبير، بما في ذلك الموارد اللازمة، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستثمار في النمو المستدام القادر على الصمود.

ويتمثل التحدي الخامس في الاهتداء إلى سبل للتوصل إلى تنسيق يتسم بالمصادقية والفعالية للسياسات فيما بين الاقتصادات الرئيسية. ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن هناك حاجة ماسة في هذا الصدد إلى جعل إطار مجموعة العشرين لإعادة التوازن العالمي على نحو مستدام أكثر تخصيصا وتحديدا. ومن هذا المنطلق، يمكن لإنشاء "نطاقات مستهدفة للحساب الجاري" بصورة محددة أن يمثل طريقا مجديا للمضي قدما إذا شكل جزءا من صفقة أوسع تهدف إلى التصدي لهذه التحديات.

لإجراء مقابلات أو للحصول على مزيد من المعلومات، اتصلوا بنيوتن كانيما،
على رقم الهاتف 963-5602 (212) 1 وعنوان البريد الإلكتروني:
KANHEMA@UN.ORG إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة.

<http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>

يتم إعداد تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" في بداية كل عام من قبل إدارة
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (DESA)، ومؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس.

Issued by the UN Department of Public Information – DPI/2584 O